HLCC 2021-WP/231
FAL/77
16/10/21

منظمة الطيران المدني الدولي

ورقة عمل

المؤتمر الرفيع المستوى بشأن جائحة فيروس كورونا

مونتريال، كندا – ١٢ إلى ٢٠٢١/١٠/٢٢

مشروع نص التقرير عن مسار التسهيلات

بشأن البند ٧ من جدول الأعمال

مشروع التقرير المرفَق عن البند ٧ من جدول الأعمال مقدَّم من أجل إقراره من جانب مسار التسهيلات لعرضه على الجلسة العامة.

البند ٧ من جدول الأعمال: تعزيز التنسيق الوطني والتعاون الدولي

٧-١ نظر المؤتمر في ورقة العمل WP/18 التي قدمتها الأمانة العامة والتي تناولت تحسين الإدارة العالمية لمخاطر الصحة العامة في مجال الطيران من خلال وضع إطار موحد من شأنه تعزيز التنسيق الوطني والتعاون الدولي عبر قطاعات متعددة وعلى نحو متعدد التخصصات لتحسين فعالية الإدارة العالمية لمخاطر الصحة العامة في مجال الطيران ضمن أطر أوسع للحد من مخاطر الكوارث. وسلطت الضوء على دور خطط الطيران الوطنية في إدارة حالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة على نحو يشمل عدة تخصصات، بما في ذلك من خلال تنفيذ الأحكام الواردة في العديد من ملاحق الإيكاو، المتوافقة مع توصيات فرقة عمل المجلس لإنعاش قطاع الطيران (CART) وموادها الإرشادية المتعلقة بجائحة فيروس كورونا. وأقر المؤتمر بجهود الإيكاو والمنظمات الدولية المعنية خلال أزمة الجائحة لدعم الدول ووافق على التوصيات المقدمة في ورقة العمل.

٧-٢ ونظر المؤتمر في ورقة العمل WP/19 (التنقيح رقم ١) التي قدمتها الأمانة العامة، والتي أشارت إلى أنه يمكن توطيد التعاون المعزز بين سلطات الصحة العامة والطيران المدني لتسهيل عمليات النقل الجوي الفعالة أثناء جائحة فيروس كورونا. ويتوقف إحراز تقدم في تسهيل النقل الجوي على التنسيق الفعال للمصالح المتنوعة والتعاون من جانب مختلف الهيئات والإدارات الحكومية وغيرها من الجهات المختصة الأخرى. ويعد تنفيذ البرنامج الوطني لتسهيلات النقل الجوي (NATFP)، وتشكيل لجنة وطنية لتسهيلات النقل الجوي (NATFC) أو ما يعادلها وتسيير أعمالها، وسيلةً مثبتة الجدوى لإدخال التحسينات اللازمة على إجراءات مراقبة التخليص، فضلاً عن كونها نهجاً منسقاً بين جميع الجهات المعنية في الاستجابة للجوائح. وتم أيضا تشجيع الدول على استخدام نظام الإيكاو للإبلاغ الإلكتروني عن الاختلافات (EFOD) للإبلاغ عن الاختلافات والامتثال لأحكام الملحق التاسع. ووافق المؤتمر على التوصيات الواردة في الورقة، مع الإشارة إلى أن التوصيات (أ) و(ب) و(ج) و(هـ) تتماشى بالفعل مع التشريعات السارية. وأحاط المؤتمر كذلك بأن الإيكاو بصدد تعيين مجموعة من المدربين ليتم اعتمادهم لتقديم دورة تدريبية عن الملحق التاسع – "التسهيلات". وحث الدول على ضمان التنفيذ الفعال لأحكام الملحق التاسع – "التسهيلات". وفيما يتعلق بالتنسيق بين الهيئات في الدول، بما في ذلك سلطات الصحة العامة، أُحيط علماً بأن اللجان الوطنية لتسهيلات النقل الجوي قد تؤدي هذا الدور، على الرغم من أن المؤتمر لاحظ أن إجراء ترتيبات مماثلة قد يسهل أيضا التعاون اللازم. وبوجه عام، تم تشجيع الدول على التركيز على النتائج وليس على هيئة تنسيق ذاتها.

٧-٣ ونظر المؤتمر في ورقة العمل WP/20 التي قدمتها الأمانة العامة والتي وصفت مدى تعقيد تنفيذ ممرات الصحة العامة (PHC) أثناء حالة الجائحة سريعة التطور. كما سلطت الورقة الضوء على الدور المساعد الذي أدته ممرات الصحة العامة في الحفاظ على خدمات النقل الجوي الحيوية خلال جائحة فيروس كورونا. وسلطت الضوء أيضاً على التحديات الرئيسية التي ينطوي عليها اتخاذ قرارات متعددة الأوجه تشارك فيها جهات معنية عديدة في ظل التطور السريع للوضع، وناقشت الموارد التي أتاحتها الإيكاو للدول من أجل إنشاء ممرات الصحة العامة. فقد نجحت ممرات الصحة العامة في دعم استجابة مجتمع الطيران لحالات الطوارئ، وهناك حاجة إلى وضع إطار شامل متعدد السيناريوهات لتنفيذ ممرات الصحة العامة أثناء حالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة بطريقة أكثر تناسقا وفي الوقت المناسب في المستقبل. ووافق المؤتمر على التوصيات الواردة في الورقة، وأشار إلى أن مفهوم ممرات الصحة العامة يعد أداةً ناجعة للتخفيف من الآثار السلبية التي تسببها حالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة. ومن ثم، ينبغي أن تضع الإيكاو إطاراً متعدد السيناريوهات لإنشاء ممرات الصحة العامة أثناء حالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة. وشددت على أن ترتيبات ممرات الصحة العامة يجب أن تكون مؤقتة بطبيعتها وينبغي ألا تقوض اتفاقات الخدمات الجوية السارية.

٧-٤ ونظر المؤتمر في ورقة العمل WP/21 التي قدمتها الأمانة العامة والتي أوجزت الإطار الحالي والعناصر والقيود التي تخص برنامج الترتيبات التعاونية لمنع وإدارة أحداث الصحّة العامة في مجال الطيران المدني (برنامج كابسكا)، واقترحت القيام بأنشطة فنية إضافية لتحسين تطوير المواد الإرشادية والمنهجيات التي تدعم التنفيذ. وبالإضافة إلى الأنشطة الفنية، اقتُرح وضع استراتيجيات لاستعراض إطار برنامج كابسكا وإدارته، ولتعزيز إطار برنامج كابسكا الحالي من أجل تعزيز التأهب

والاستجابة لجميع أنواع الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة، بغض النظر عن سبب الحدث. وأيد المؤتمر التوصيات الواردة في الورقة، ومع ذلك، فقد شدد على الحاجة إلى وضع مقترحات لتعزيز برنامج كابسكا وإنشاء آليات تمويل مستدامة، مع مراعاة الموارد المتاحة في الدول في ظل الظروف الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يستند أي تحسين في الهيكل إلى الإطار التعاوني القائم عبر جميع القطاعات والجهات المعنية. واقترح أيضاً أن تقوم الإيكاو بتحديث وتحسين قدراتها في إدارة الأزمات من خلال اعتماد أفضل الممارسات، وعلى وجه الخصوص، إرساء عملية أكثر تبسيطاً في صنع القرار خلال مرحلة التقييم والاستجابة الأولية للأحداث المتعلقة بالصحة العامة وغيرها من الأحداث الخطيرة. وستكون هناك حاجة إلى وضع آليات لاتخاذ القرارات على نحو أسرع، بما في ذلك من خلال إشراك منظمة الصحة العالمية وسلطات الصحة العامة. وأقر المؤتمر بأهمية برنامج كابسكا ولكن في الوقت نفسه، تم الإعراب عن القلق فيما يتعلق بالنقطتين ٤-١ (ج) و٤-١ (د) من ورقة العمل لكون إدارة حالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة وعمليات صنع القرار ذات الصلة تقع تحت مسؤولية السلطات الوطنية للصحة العامة.

٧-٥ ونظر المؤتمر في ورقة العمل WP/42 التي قدمها اتحاد النقل الجوي الدولي (IATA) والتي أقرت بالعمل الذي تقوم به الايكاو وبرنامج كابسكا في مجابهة التحديات التي تطرحها جائحة فيروس كورونا. وأشار اتحاد النقل الجوي الدولي إلى أن الاستجابة العالمية لفيروس كورونا أظهرت جوانب القصور في الإطار الحالي للوائح الصحية الدولية (IHR). ودعت الورقة إلى تعزيز إطار عمل برنامج كابسكا بحيث يمكّن من التأهب بشكل أفضل لحالات الطوارئ المتعلقة بالصحة في المستقبل والاستجابة بشكل أسرع لمثل هذه الحالات. وأحاط المؤتمر علماً بالمعلومات الواردة في الورقة، وأيّد تعزيز الدور الذي يؤديه برنامج كابسكا باعتباره منصة للتعاون الفعال بين سلطات الطيران والصحة العامة. ودعا إلى مزيد من التعاون بين برنامج كابسكا ومنظمة الصحة العالمية وأشار إلى أنه ينبغي للمنظمتين التعاون في المسائل المتعلقة بالصحة لوضع مبادئ توجيهية ذات صلة، حسب الضرورة، كي يكون قطاع الطيران على استعداد أفضل لمواجهة الجوائح في المستقبل. وأُشير إلى أن منظمة الصحة العالمية لا تزال الجهة الرائدة في قضايا العلوم والصحة العامة، بما في ذلك استخدام شهادة التطعيم ومعاييرها والتأكيد على ضرورة أن تكون الشهادات الصحية قابلة للتداول عالمياً وآمنة وجديرة بالثقة، وأن تحترم متطلبات الخصوصية مع عدم ترك أي بلد وراء الركب.

٧-٦ ونظر المؤتمر في ورقة العمل WP/60 التي قدمتها أستراليا بالنيابة عن مجموعة الإيكاو للتخطيط لطوارئ فيروس كورونا والتعافي منه في إقليم آسيا والمحيط الهادئ (ACCRPG)، والتي أشارت إلى الجهد الذي بذلته المجموعة لمساعدة المديرين العامين للطيران المدني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (APAC) في ضمان التنسيق والتعاون بين جميع الوكالات المعنية في المنطقة، من أجل تنفيذ توصيات فرقة عمل المجلس لإنعاش قطاع الطيران والمسائل المتعلقة بها. وأيد المؤتمر التوصيات الواردة في الورقة، وأقر بأهمية الدعم الإقليمي لأنشطة الطيران الوطنية.

٧-٧ ونظر المؤتمر في ورقة العمل WP/63 التي قدمتها اللجنة الأفريقية للطيران المدني (لجنة أفكاك)،[1]، والتي عرضت الدور الهام الذي تقوم به خطة الطيران الوطنية، والبرامج واللجان الوطنية لتسهيلات النقل الجوي في التعاون بين القطاعات تحسباً لاندلاع مرض معدٍ يشكل خطراً على الصحة العامة أو يعد من الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة والتي تثير قلقاً دولياً. كما يتطلب الدور الحاسم الذي يؤديه برنامج كابسكا مشاركةً نشطةً من جانب الدول. وتساهم توصية كابسكا بإنشاء ممرات للصحة العامة بشكل كبير في التنسيق والتعاون الدوليين. ووافق المؤتمر على التوصيات الواردة في الفقرة ٣-١ من ورقة العمل، في حين أشار إلى أن تنفيذ التوصية (ج) المتعلقة بممرات الصحة العامة يخضع لتقدير الدول. وعلاوة على وضع الخطط، اقتُرح

[1] الجزائر وأنغولا وبنين وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي والكاميرون والرأس الأخضر وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجزر القمر والكونغو وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي ومصر وغينيا الاستوائية وإريتريا وإيسواتيني وإثيوبيا والغابون وغامبيا وغانا وغينيا وغينيا بيساو وكينيا وليسوتو وليبيريا وليبيا ومدغشقر وملاوي ومالي وموريتانيا وموريشيوس والمغرب وموزامبيق وناميبيا والنيجر ونيجيريا ورواندا وساو تومي وبرينسيبي والسنغال وسيشيل وسيراليون والصومال وجنوب أفريقيا وجنوب السودان والسودان وتوغو وتونس وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي

أيضا بذل جهود لتطوير العلاقات بين هيئات الصحة والطيران وزيادة وعي الهيئات الصحية بالخبرات المهمة التي يملكها مجتمع الطيران في التعامل مع الأمور المتعلقة بالصحة.

٧-٨ ونظر المؤتمر في ورقة العمل WP/108 التي قدمتها جمهورية الصين الشعبية والتي سلطت الضوء على فوائد تعزيز تبادل المعلومات باعتبارها آلية مهمة بالنسبة للجان الوطنية لتسهيلات النقل الجوي لتعزيز إعادة تشغيل النقل الجوي الدولي وتعافيه بشكل آمن ومستقر ومستدام. كما عرضت الورقة محتوى آليات تبادل المعلومات هذه وقنواتها وشكلها والمبادئ التي تقوم عليها. وأعرب المؤتمر عن اتفاقه على أن البرامج الوطنية لتسهيلات النقل الجوي (NATFP) واللجان الوطنية لتسهيلات النقل الجوي (NATFC) تعد آليات مهمة للتعامل مع الجوائح. وفيما يتعلق بإدخال آليات جديدة للإبلاغ، اعتبر أن أي اقتراح بشأن وضع أدوات جديدة لتبادل المعلومات ينبغي أن يُدرس دراسة كاملة وينبغي إعطاء الأولوية لإشراك الشبكات والأفرقة العاملة والهياكل القائمة المعنية بتبادل المعلومات. ولا ينبغي إدخال آليات جديدة وإلزامية من شأنها أن تضيف إلى الالتزامات التي تضطلع بها الإيكاو و/أو الدول الأعضاء فيها دون إيلاء الاعتبار الواجب للفوائد المنتظرة منها.

٧-٩ ونظر المؤتمر في ورقة العمل WP/134 التي قدمتها إسبانيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي[٢] والدول الأعضاء فيه، والدول الأعضاء الأخرى في اللجنة الأوروبية للطيران المدني،[٣] والمنظمة الأوروبية لسلامة الملاحة الجوية (يوروكونترول)، والتي عرضت توصيات لتحسين قدرة قطاع الطيران على الاستجابة للأزمات على المستوى العالمي، ولمعالجة مخاطر السلامة والمخاطر التشغيلية الناجمة عن الأزمات الصحية العالمية، ووضع مخطط عام للتعامل مع الأزمات التي تؤثر على الطيران في المستقبل. وأيد المؤتمر فكرة إنشاء إطار أكثر تنظيما يضم عدة قطاعات من أجل اتباع نهج منسق ومتكامل مع القطاعات الأخرى على المستويين الوطني والإقليمي. وفيما يتعلق بالشهادات الصحية، تم التأكيد على أنه ينبغي ألا يكون إصدار واستخدام الشهادات الرقمية إلزامياً وأنه ينبغي قبول الشهادات الورقية.

٧-١٠ ونظر المؤتمر في ورقة العمل WP/138 المقدمة من جمهورية فنزويلا البوليفارية، والتي اقترحت إنشاء آليات للاتصال الدولي وتبادل المعلومات فيما يتعلق بالمختبرات المرخصة أو المعتمدة من قبل الدول لإجراء اختبارات تشخيص الكشف عن فيروس كورونا والتي يجب على الركاب تقديمها عند الدخول إلى الدول أو مغادرتها، وفقا لاشتراطات السلطات الصحية فيها، من أجل المساعدة في توحيد الجهود والمعايير لإدارة المخاطر الصحية على الحدود بصورة فعّالة. ووافق المؤتمر على أن العمل المقترح يقع خارج نطاق اختصاص الإيكاو، لكنه اقترح أنه يمكن عرضه على منظمة الصحة العالمية لتنظر فيه.

٧-١١ ونظر المؤتمر في ورقة العمل WP/156 التي قدمتها بنغلاديش والتي سلطت الضوء على الحاجة إلى التعاون بين سلطات القطاع والطيران المدني والصحة العامة لتسهيل عمليات النقل الجوي الفعالة. وأيد المؤتمر ضرورة تعزيز الدول للتنسيق الوطني والتعاون الدولي في إدارة المخاطر المتعلقة بالصحة العامة أثناء أي جائحة، وتعزيزها لبرنامج كابسكا ولتنفيذ الأحكام الواردة في الملحق التاسع – "التسهيلات" والأنشطة ذات الصلة من خلال إنشاء آليات تمويل مستدامة وتوفير ما يلزم من الموارد البشرية.

٧-١٢ ونظر المؤتمر في ورقة العمل WP/157 التي قدمتها جمهورية الصين الشعبية والتي سلطت الضوء على أهمية الحماية الشخصية لأفراد طاقم الطائرة في منع انتشار فيروس كورونا عبر النقل الجوي، وناقشت كيفية توفير حماية أفضل لأفراد طاقم الطائرة على أساس تقييم مخاطر الرحلات الجوية، ووضع إطار علمي موحّد للتعامل في حالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة. وأقر المؤتمر بأهمية الحماية الشخصية لأفراد طاقم الطائرة في منع انتشار فيروس كورونا عن طريق النقل الجوي. ومع

[٢] النمسا وبلجيكا وبلغاريا وكرواتيا وقبرص والتشيك والدنمارك وإستونيا وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان والمجر وأيرلندا وإيطاليا ولاتفيا وليتوانيا ولوكسمبورغ ومالطا وهولندا وبولندا والبرتغال ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وإسبانيا والسويد.

[٣] ألبانيا وأرمينيا وأذربيجان والبوسنة والهرسك وجورجيا وأيسلندا وجمهورية مولدوفا وموناكو والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية والنرويج وسان مارينو وصربيا وسويسرا وتركيا وأوكرانيا والمملكة المتحدة.

ذلك، فقد أشار إلى أن التدابير يجب أن تكون قائمة على الأدلة وأن تسترشد بنهج شامل لإدارة المخاطر، على النحو الذي دعت إليه فرقة عمل المجلس لإنعاش قطاع الطيران. وأقر بأن بعض التدابير المذكورة تجاوزت تلك التي أوصى بها كل من برنامج كابسكا وفرقة عمل المجلس لإنعاش قطاع الطيران وأن برنامج كابسكا سوف يشارك في مزيد من المناقشات مع جمهورية الصين الشعبية.

٧-١٣ ونظر المؤتمر في ورقة العمل WP/172 التي قدمها الاتحاد الروسي والتي قدمت معلومات عن تطبيق التقنيات والمعدات المبتكرة في الاتحاد الروسي للكشف عن التهديدات البيولوجية المرتبطة بانتشار عدوى جديدة، والتي يمكن استخدامها في المستقبل لأغراض أمن الطيران. وأحاط المؤتمر علماً بالمعلومات الواردة في الورقة. وبينما أعرب المؤتمر عن دعمه للابتكار في مجال أمن الطيران، رأى أن هناك حاجة إلى التفريق بشكل واضح بين القضايا المتعلقة بالصحة والتهديدات التي يشكلها الأمن البيولوجي، وأن فريق خبراء أمن الطيران أو مجموعات العمل المختصة ، مثل مجموعة عمل التهديدات والمخاطر، هي الأقدر على معالجة مسألة تهديدات الأمن البيولوجي.

٧-١٤ ونظر المؤتمر في ورقة العمل WP/179 التي قدمتها المملكة العربية السعودية نيابة عن المنظمة العربية للطيران المدني (ACAO)، والتي ذكّرت المؤتمر بمواد اتفاقية شيكاغو المتعلقة بالتسهيلات والتي تطلب من الدول المتعاقدة التعاون في تأمين أعلى درجة ممكنة من التوحيد لتسهيل وتحسين الملاحة الجوية. وأشارت الورقة إلى أن الملحق التاسع لا يتضمن أي قواعد وتوصيات دولية محددة للتعامل بفعالية مع حالات الجوائح بطريقة منسقة عالمياً. وفي ظل عدم وجود إرشادات واضحة وإجراءات موحّدة متاحة من الايكاو، اعتمدت الدول الأعضاء بروتوكولات للسفر ومعايير وقواعد قياسية خاصة بها لمواجهة فيروس كورونا، والتي غالبا ما كانت غير متوافقة مع المعايير/الممارسات التي اعتمدتها الدول الأخرى. وأحاط المؤتمر علماً بالمعلومات المقدمة في الورقة، وأقر بالعمل الذي قامت به الإيكاو بالفعل من خلال فرقة عمل المجلس لإنعاش قطاع الطيران وفرقة عمل مكافحة الأوبئة الصحية في مجال الطيران وفريق خبراء التسهيلات. وأعرب عن دعمه للعمل الجاري المتعلق بالصحة والذي تقوم به الإيكاو من أجل إدراج فصل محدد في الملحق التاسع يتناول الأحكام المتعلقة بالصحة. وشدد أيضا على أهمية التزام الايكاو بالعمل في إطار اختصاصاتها وعدم الاضطلاع بأنشطة تدخل في اختصاص سلطات أخرى مثل منظمة الصحة العالمية والسلطات الوطنية المعنية بالصحة.

٧-١٥ ونظر المؤتمر في ورقة العمل WP/182 التي قدمتها باراغواي والتي ركزت على الإجراءات التي اتخذتها باراغواي للتخفيف من مخاطر انتشار فيروس كورونا استناداً إلى توصيات فرقة عمل المجلس لإنعاش قطاع الطيران. وسلطت الضوء أيضا على الدور المهم الذي تؤديه اللجنة الوطنية لتسهيلات النقل الجوي في جميع تدابير التنسيق والقرارات المتخذة في مجال النقل الجوي الوطني والدولي. ووافق المؤتمر بشدة على أنه ينبغي للدول أن تُولي أهميةً أكبر لدور اللجان الوطنية لتسهيل النقل الجوي في ضمان تنفيذ القواعد والتوصيات الدولية الواردة في الملحق التاسع والترويج لثقافة التسهيلات.

٧-١٦ ونظر المؤتمر في ورقة العمل WP/186 التي قدمتها شيلي والتي سلطت الضوء على الحاجة إلى مراعاة المرونة في مجموعات اللوائح التي تتناول التسهيلات، وكذلك إلى مشاركة سلطات الصحة العامة في وضع هذه اللوائح. ووافق المؤتمر على التوصيات الواردة في الورقة، ولا سيما حاجة الدول إلى بذل الجهد لضمان قدر أكبر من التكامل بين سلطات الصحة العامة وسلطات الطيران المدني، حتى يمكن تقديم استجابات فعالة واستباقية في أزمات الصحة العامة في المستقبل.

٧-١٧ ونظر المؤتمر في ورقة العمل WP/187 التي قدمتها شيلي والتي حددت العوامل الرئيسية لضمان تخطيط تشغيلي أفضل، بما في ذلك من خلال الاستعانة بنظام المعلومات المسبقة عن الركاب (API) للمساعدة في إجراء تعديلات استباقية على عملية الفحص الصحي والقيام بتقليل أو حتى إلغاء الفحص وجها لوجه وتسهيل أنظمة "تتبع المسافرين". وأحاط المؤتمر علماً بالمعلومات المقدمة في الورقة، وأقر بإمكانية استخدام المعلومات المسبقة عن الركاب لجمع المعلومات المتعلقة بالصحة لأغراض السفر الجوي. ومع ذلك، شدد المؤتمر على أن البيانات الواردة في رسائل المعلومات المسبقة عن الركاب محددة بدقة، وأنه يجب

مراعاة اعتبارات السرية والخصوصية. لذلك، يمكن النظر في استخدام المعلومات المسبقة عن الركاب و/أو البوابات الحكومية لجمع المعلومات ذات الصلة، حيثما أمكن ذلك.

٧-١٨ كذلك أحاط المؤتمر علماً بورقات المعلومات المقدمة من كل من الإمارات العربية المتحدة (WP/110) وشيلي (WP/158) وإسبانيا (WP/213) وقطر (WP/191) والجمهورية الدومينيكية (WP/194) واليونان (WP/205) وجمهورية كوريا (WP/215).

٧-١٩ وأسفرت المناقشة عن موافقة مسار التسهيلات على التوصية التالية:

التوصية ٧/١ – تعزيز التنسيق على الصعيد الوطني والتعاون على الصعيد الدولي

ينبغي للدول أن تقوم بما يلي:

أ) إجراء تقييمات شاملة للمخاطر آخذة في الاعتبار العوامل السياقية ودرجة تحمل المخاطر والتطبيق العملي للتدابير الاحترازية للتخفيف من المخاطر التي تهدد الصحة العامة؛

ب) توطيد أواصر التعاون الوطني والدولي عبر مختلف القطاعات على نحو متعدد التخصصات؛

ج) الإقرار بأهمية إنشاء إطار موحّد؛

د) اتخاذ التدابير اللازمة لضمان إنشاء برامج وطنية لتسهيلات النقل الجوي بصورة منهجية؛

هـ) ضمان التنفيذ الفعال لأحكام الملحق التاسع والتنسيق مع جميع الوكالات والإدارات المختصّة في الدولة، بما في ذلك سلطات الصحّة العامة والجهات المعنية من خلال تشكيل لجان وطنية لتسهيلات النقل الجوي؛

و) النظر في تعيين سلطة مختصة تُكلف بتسهيلات النقل الجوي وتخصيص الموارد اللازمة لذلك؛

ز) الإحاطة علماً بأنه يجري حالياً اختيار مُدربين إضافيين لإجازتهم، من أجل تشكيل مجموعة من المُدربين لتقديم دورة عن الملحق التاسع "التسهيلات" والنظر في ترشيح خُبراء في التسهيلات من الدولة، ليصبحوا مُدربين؛

ح) حث السلطات المختصة في الدولة على استخدام "نظام الإبلاغ الإلكتروني عن الاختلافات" التابع للإيكاو، من أجل الإبلاغ عن الاختلافات عن أحكام الملحق التاسع والامتثال لها، مع منح المسؤولين عن تنفيذ أحكام الملحق التاسع حق الدخول إلى هذا النظام؛

ط) التأكد من أن الجهات المعنية في مجال الطيران تفهم تلك التدابير التي تفرضها السلطات الصحية والتي لها تأثير على قطاع الطيران وتقوم بتقييمها، واستكمالها إذا لزم الأمر، قبل تنفيذها، ولا سيما من قبل الجهة المسؤولة عن التسهيلات؛

ي) تعزيز التنفيذ التعاوني لأي تعديل تشغيلي في قطاع الطيران وفقاً للوائح الصحية، اعتماداً على مشاركة سلطات الصحة داخل هيئات التسهيلات الرسمية، من خلال فرق العمل التكتيكية التي يتم فيها عرض وتقييم آثار هذه التدابير بحيث يمكن تطبيقها بشكل مناسب وفقاً للسياق التشغيلي؛

ك) ضمان تدفق المعلومات بشكل أفضل وأكثر سلاسة إلى سلطات الصحة، بحيث يتسنى لها إدارة عمليات المطار أو تتبع المسافرين أو أي عملية أخرى ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بقطاع الطيران بكفاءة أكبر. ولهذه الغاية، فإن الاستخدام الخاضع للرقابة للمعلومات التشغيلية والمعلومات المسبقة عن الركاب والمعلومات الأخرى عن الركاب المقدمة من خلال المواقع الإلكترونية الرسمية للحكومات سيكون مفيداً. وبناء على ذلك، يمكن النظر في الاتفاقات المحتملة بين الهيئات العامة والخاصة لتزويد السلطات الصحية بهذه المعلومات لتلبية الاحتياجات العاجلة للحصول على المعلومات اللازمة للرصد الصحي بكفاءة وفعالية؛

ل) الإقرار بأهمية إعداد إطار متعدد السيناريوهات بشأن تنفيذ ممرات الصحة العامة أثناء طوارئ الصحة العامة، مع مراعاة أن ممرات الصحة العامة هي ترتيبات مؤقتة ويجب ألا تقوض اتفاقات الخدمة الجوية السارية؛

م) مواصلة تقديم دعمها للإيكاو لتطوير العمل على ممرات الصحة العامة، بما في ذلك تقديم المعلومات والدروس المستفادة عن الممرات التي أُنشئت فعلاً، أو جرى تعديلها أو إيقافها مؤقتاً أو تعليقها؛

ن) استخدام تطبيقات ممرات الصحة العامة تيسيراً لمناقشة الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن فتح طرق جوية فيما بين الدول والأقاليم؛

س)الإقرار بأهمية برنامج كابسكا وأهمية الانضمام إليه، مع ضمان مشاركة الوكالات الوطنية المختصة في عضويته؛

ع) توفير الموارد المالية والبشرية للمشاركة قدر الإمكان في أنشطة برنامج كابسكا.

ينبغي للإيكاو أن تقوم بما يلي:

أ) إعداد إطار موحّد يهدف إلى تحسين فعالية الإدارة العالمية للمخاطر التي تهدد الصحة العامة في قطاع الطيران بالتعاون مع الجهات المختصة؛

ب) الحرص على توافق هذا الإطار مع سياسات باقي منظمات الأمم المتحدة ومبادئها وأطرها المصممة للحد من مخاطر الكوارث؛

ج) الإقرار بإمكانية انتقال الأمراض عبر السفر الجوي (على متن الطائرات وداخل المطارات وعبر النقل الأرضي)؛

د) العمل بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية لإعداد وتعزيز استجابة منسقة للتخفيف من حدة انتقال الأمراض المرتبطة بالسفر الجوي؛

هـ) إعداد إطار متعدد السيناريوهات بشأن تنفيذ ممرات الصحة العامة أثناء طوارئ الصحة العامة، وذلك عن طريق التنسيق الوثيق مع الجهات المعنية ؛

و) مراجعة هيكل برنامج كابسكا والنظم الإدارية التي تنطبق عليه من أجل تحسين التخطيط للتأهب والتصدي لحالات الطوارئ في مجال الصحة العامة؛

ز) العمل على تعزيز الإطار العام لبرنامج كابسكا؛

ح) وضع إجراء يمكّن من اتخاذ القرار في وقت أقصر ليتم تنفيذه خلال حالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، للتمكن من اتخاذ إجراءات أسرع لمواجهة مثل هذه الأحداث في المستقبل.

–انتهى–